الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم

إعداد

رباب يسري عبد المنعم جاد المولي

باحثة بقسم تخطيط اجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة أسيوط

تمثل قضية الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم من إحدي القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع بصفه عامه والمفرج عنهم بصفه خاصة فمن خلال الحماية يعيش الانسان في أمان وأستقرار و طمأنينه وتهدف برامج الحماية إلي حماية الفئات الفقيرة من التقلبات الشديدة وغيرالمتوقعة في مستوي المعيشة .ويسعي هذا البحث إلي مناقشة الحماية الاجتماعية ، الفقراء، المفرج عنهم وتتمثل في الأهداف ،العناصر،الأطراف المسئولة ،النظم، العلاقة بين التخطيط الاجتماعي ونظم ، التخطيط الاجتماعي في تفعيل برامج ، متطلبات تفعيل برامج ، آليات تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم.

Social protection of the released poor

the issue of social protection for the poor released from one of the important issues that are necessary for all members of society in general and released in particular, through the protection of the human being in safety and stability and reassurance it aims to protect programs to protect the poor groups of extreme fluctuations and unexpected in the standard of living this research aims to discuss social protection, the poor and the released namely the objectives , elements , responsible parties, systems , the relationship between social planning in activating programs, requirements for activating programs, mechanisms for social protection for the poor released.

أولاً: أهداف الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم:

١- توفير الرعاية الصحية والطبية للمواطن للحفاظ علي صحة الشخص المشمول بالحماية أو استعادتها أو تحسينها .

٢- توفير المعاشات التقاعدية والمساعدات للعامل الذي يعاني من حادث أثناء العمل أو مرض مهني.

٣- تقديم دخل اجتماعي لمن ينخفض دخلهم عن مستوي اللازم لتوفير المعيشة.

٤- توفير المساعدات المرتبطة بتربية الابناء في حالة وفاة معيل الأسرة أو البطالة.

(تي جليون وآخرون،٢٠٠٠،ص ٢٢)

ثانياً:العناصر الأساسية لنظم الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم :

١- العنصر الاول : للحماية الاجتماعية يتمثل في توفير الأمن :

وتتسع مساحة الأمن الذي ينبغي أن يتوفر لافراد المجتمع ابتداء من الأمن الذي يعني حماية المجتمع من تهديد خارجي ، يضع المجتمع بكل مواطنيه في موضع أو دائرة الخطر بالاضافة إلي الحفاظ علي أمن الانسان داخل المجتمع وحمايته من أي اعتداء يتصل بوجوده سواء ذاته أو ملكيته أو حريته ، ويتصل بذلك تحقيق الامن الاقتصادي الذي يعني توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع ، والامن الاجتماعي الذي يسعي الحفاظ علي التجمعات المحورية للمواطنين كالأسرة ، بالاضافة إلي الأمن الثقافي الذي يعني الحفاظ علي هويتهم الثقافية . (أحمد إبراهيم حمزة،٢٠١٥،ص ٣٠٧:٣٠٨)

٢- العنصر الثاني : هو الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم المساعدات للمواطنين :

ويقصد بها تلك التدابير أو النظم الاجتماعية التي تستهدف حماية أفراد المجتمع من الآثار السلبية ، نتيجة تعرضهم لاحداث اجتماعية عارضة ومؤقتة وهنا يتم تقديم الخدمات الاجتماعية التي تستهدف تحقيق الحماية علي المدي القريب أو البعيد .

وتستهدف تلك النظم أو التدابير إلي توفير الرعاية الطبية والتربية والتعليم والاسكان ورعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة .

٣-العنصر الثالث : هو نظم الضمان الاجتماعي :

ويعرف بأنه الحماية والتحرر من الخوف ، ومساعدة البشر المعرضين لاخطار عارضة أو

دائمة بتوفير احتياجاتهم الاساسية حتي يتمكنوا من التغلب علي هذه المخاطر ، وتتضمن نظم الضمان الاجتماعي تأمين البشر عند التقاعد ، وكبر السن ، أو العجز عن السعي لاشباع الحاجات الأساسية ، أو التعرض لاحداث مفاجئة ذات آثار سلبية عليهم،كما يشمل الضمان الاجتماعي نظم المساعدات التي تمنح لبعض الشرائح الاجتماعية للحفاظ علي قدراتها.

(Baulch , Bob & Wood , Joe Weber (2006), p.p 27;29)

ثالثاً : الأطراف المسئولة عن توفير الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم:

١- المسئولية الاجتماعية للفرد:

تشكل المسئولية الاجتماعية للفرد الدائرة الأولي من دوائر المسئولية ،وهي التي يصبح فيها الفرد هو الفاعل المحوري ،حيث نجد أن الفرد عليه واجبات لكل المسئولية تجاه الجماعة التي ينتمي إليها أيا كانت طبيعتها .

٢- المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص :

فالقطاع الخاص تقع عليه مسئولية اجتماعية في توجيه جزء من أرباحه إلي السياقات الاجتماعية التي تشكل بيئته ليعمل علي تطويرها بما يجعلها باقية كبيئة مواتية علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي،من اجل تطوير أوضاع المهمشين والفقراء من أجل الارتقاء بنوعية الحياة لمختلف فئات المجتمع من خلال دفع نسب من الارباح في اتجاه المساعدة في تمكين الفقراء من خلال برامج الحماية

الاجتماعية حتي يحولها إلي قوة اقتصادية فاعلة. (خضرعبدالعظيم أبو قورة، ٢٠١٠،ص ٤٦:٥٥)

٣- المسئولية الاجتماعية للمجتمع المدني.

يعد المجتمع المدني آخر أشكال المجتمعات التي تبلورت ، بحيث أصبح يشكل بيئة حاضنة لحياة الإنسان علي أساس من قاعدة المنواطنة المتساوية ، وقد برز المجتمع المدني في وجوده وفاعليته في عصر العولمة بسبب تراجع دور الدولة القومية وعدم قدرتها علي تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات مواطنيها .

٤- المسئولية الاجتماعية للدولة :

تعد الدولة فاعل محوري عليه مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع والحماية الاجتماعية للمهمشين أو المستبعدين من مواطنيها وإذا تأملنا دور الدولة في تحملها لمسئولياتها المختلفة في النهوض بالمجتمع والعمل علي تحديثه فنجد أن وفائها بمسئولياتها مر بعدة مراحل ساهمت بشكل أو بآخر في تحقيق مسئولياتها ،فقد كانت الدولة كضابط لايقاع المجتمع القومي ،حيث تحملت أعباء الاستجابة لاحتياجات مواطنيها بغض النظر عن التوجه الأيديولوجي الذي تتبنه الدولة ،فنجد أنها عملت بإتجاه تحديث المجتمع واعتبرت ذلك من مسئولياتها الأساسية،ثم قطعت شوطا من خلال قبول مشاركة المواطنين في مختلف مجالات التقاء الدولة بهم ،الأمر الذي عجل بمسارالديمقراطية وجعلها أكثر شفافية .(أماني قنديل وعلي ليلة،٢٠٠٨،ص: ٢١١:٢١٣)

رابعاً: نظم الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم.

تعد الأسرة أحد نظم الحماية الاجتماعية التقليدية ، ذلك أن نمط الشبكات والعلاقات العائلية والاجتماعية التقليدية وبشكل خاص في المنطقة العربية التي تلعب دورا أساسيا في مواجهة بعض الأضرار والكوارث ودعم وتقوية الوضع الاقتصادي في مواجهة المخاطر. كما أن هيئات ومنظمات المجتمع المدني هي الاخري توفر أشكالاً من أشكال الحماية الاجتماعية . ويري البعض أن مثل هذا الدعم فعال ويستطيع التكيف مع المتغيرات وتلبية حاجات المحتاجين ، وأن عمل مثل هذه الهئيات ينطلق في الاساس من تقديم المساعدات.

(خالد إبراهيم حسن،٢٠١٤،ص:١٧)

* يمكن إدراك نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال أربعة مكونات هي :

- نظام التأمينات الاجتماعية ــ المزايا القانونية المرتبطة بالعمل (المعاشات التقاعدية ، المزايا النقدية قصيرة الأمد ، التأمين الصحي الاجتماعي).
- نظم المزايا الاجتماعية العالمية (الشاملة) المزايا لجميع المقيمين (العلاوات الأسرية ، الخدمات الصحية العامة ، والمنح السكانية للشيخوخة).
- نظم المساعدات الاجتماعية ــ مزايا تخفيف الفقر النقدية والعينية للمواطنين والمقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة .
- نظم المزايا الخاصة ــ المزايا المرتبطة بالعمل أو الفردية (المعاشات التقاعدية المهنية ، التأمين الصح المقدم من جهة العمل. (

صلاح هاشم ،٢٠١٤، ص: ٢١)

* ولنظم الحماية الاجتماعية الحديثة وظيفتان أساسيتان :

- وظيفة مظلة الامان: التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدني لمستوي الايرادات النقدية ، وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية ، مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغزي.
- وظيفة الحفاظ علي الدخل : والتي تتيح لافراد المجتمع النشطين اقتصاديا،أو جميع المقيمين، بناء الاستحقاقات التي تسمح لهم بالحفاظ علي مستوي جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أوالمرض أوالولادة أو الشيخوخة أوالعجزأو الوراثة ،وحين يتعذر الحصول علي أشكال أخري من الإيرادات والنشاط .

(مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية،٢٠١٠،ص:٥:٦)

*: تتضمن برامج نظم الحماية الاجتماعية.

١-الضمان الاجتماعي:لتخفيف المخاطرالمتعلقة بالبطالة وصحة الفقراء والاعاقة العمل والشيخوخة .

٢-المساعدات الاجتماعية : للمجموعات التي ليس لديها وسيلة أخري من الدعم المناسب مثل :الخدمات الاجتماعية المؤسساتية أو التي تعتمد علي المجموعات للقطاعات السكانية سريعة التأثير،مثل حالات الإعاقة الشديدة والايتام وأولاد الشوارع والنساء الأرامل والعمال.

٣- مشاريع أخري لمساعدة المجتمعات والقطاع غير الرسمي :

التي تشمل التأمين الزراعي وبرامج نقص الأمن الغذائي والصناديق الاجتماعية والوقاية من الكوارث وسوء الإدارة . لذلك يختلف المزيج المناسب لسياسات الحماية الاجتماعية من بلد إلي بلد ، بناءاً علي أخطار معينة وسرعة التأثير المحددة في تشخيص الإستراتيجية الإنمائية الوطنية .

(إزبيل أورتيز،٢٠٠٧،ص: ٤٥)

* برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء الغارمين في الإسلام:

- الزكاة:تعد الزكاة من أركان الإسلام الخمسة ،وهي فريضة دينية ومالية،لها آثارها الاجتماعية والاقتصادية علي المجتمعات الإسلامية ،وبالتالي فإن تطبيق هذه الفريضة الهامة سيحقق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتنا الإسلامية.

(علي عبدالسلام الجروش وآخرون ،٢٠١٤،ص: ٣٠)

أن الزكاة بأنواعها متمثلة في زكاة النقود وزكاة عروض التجارة ، زكاة الزروع وهي فريضة ملزمة ، وسميت بهذا الاسم لانها تزكي المال وتنمية وكذلك تزكي النفس ، وذلك لقوله تعالي خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" (سورة التوبة ، آيه : ١٠٣).

ولهذا فإن الزكاة حيث أنها تنمي روح التكافل الاجتماعي وتحدد حقوق الأفراد والواجبات المنوطة بهم، بمقابلة إحتياجات أفراد المجتمع وجماعاته والقضاء علي المشكلات الاقتصادية الغارمين.

(أحمد مصطفي خاطر،٢٠٠٠،ص: ٥٥)

(أ) نصيب الغارمين من الزكاة :

تعطي الغارم بقدرحاجته في قضاء ما عليها من الديون، سواء كان الغارم قد أصلح بين الناس، وأعطي مالاً بنية الأخذ من الزكاة ،أو اقترض ،أو تحمل ذلك في ذمته ، فيعطي من الزكاة ولو كان غنياً تشجيعاً له علي الخير،أو كان لنفسة ولم يستطيع الوفاء،فيعطي ما يقض دينه.

(سعيد بن علي بن وهف القحطاني ،٢٠٠٥،ص:٣٦)

إن الإسلام يحقق الحماية الاجتماعية من خلال سداد هذه الديون عن الغارمين من مال الزكاة ، يكون قد حقق هدفين كبيرين هما :

الهدف الأول : يتعلق بالمدين (الغارمين) التي أثقلهم الدين ، ولزمهم من أجله هم الليل وذل النهار وأصبحوا معرضون بسببه للمطالبة والقاضاه والحبس وغير ذلك . فالأسلام يسدد دينهم ويكفيهم ما أهمهم ، لقوله " صلي الله عليه وسلم " إياكم والدين ، فإنه هم بالليل ومذلة بالنهار " فقد كان أيضاً " صلي الله عليه وسلم " يوصي رجلاًفقال " أقل من الذنوب يهن عليك الموت ، وأقل من الدين تعيش حراً.

(الإمام الحافظ أبو بكر أحمد،٢٠٠٨،ص: ٤٥٤).

الهدف الثاني : يتعلق بالدائن الذي أقرض صاحب الدين (الغارمين) ، وإعانه علي مصلحته المشروعه ، فالإسلام حين يساعد علي الوفاء بدينه ، يشجع أبناء المجتمع علي أخلاق المروءة والتعاون والقرض الحسن ، وبهذا تسهم الزكاة من هذا الجانب في محاربة الربا .

وهكذا تأخذ شريعة الإسلام الغراء بيد الغارمين والمجهودة ولا تكلفها بيع حوائجهم الأساسية لسدادما عليهم ، حتي لا تعيشوا فارغين من المقومات الأساسية للحياة ، محرومين من كل أثاث ومتاع يليق بمثلهم ، كلا فقد كتب عمر بن عبدالعزيز في خلافته إلي ولاته : أن إقضوا عن الغارمين ، فكتب إليه من يقول : إنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث وأي وهو مع ذلك غارم ، فكتب عمر:أنه لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه ،وخادم يكفيه مهنته ،وفرس يجاهد عليه عدوه ومن أن يكون له الأثاث في بيته.نعم فأقضي عنه فإنه غارم .

(ب) كيفية صرف أموال الزكاة :

١- العائلات الفقيرة : حسب الأولوية وذلك بإعطائها مبلغاً سنوياً.

٢- الأستثمار لصالح الفقراء : حيث يخصص جزء من أموال الزكاة للإستثمار لصالح الفقراء كالقرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة .

٣- علي الفقراء والمساكن .

٤-توزع قروض حسنة علي غير القادرين علي العمل .(يوسف القرضاوي ،١٩٩٤،ص:٦٧٢)

خامساً:العلاقة بين التخطيط الاجتماعي ونظم الحماية الاجتماعية للفقراء المفرج عنهم:

يصعب تصور نظم الحماية الاجتماعية بعيدا عن السياسة الاجتماعية لأي بلد فقد تتبني البلدان نماذج مختلفة في صياغة وتنفيذ سياساتها فقد تنبني (نموذج الصفوة) في سياستها وبالتالي تتجه سياساتها من أعلي إلي أسفل ويكون للبيروقراطية دور واضح وتكون المساءلة في يد الصفوة فقط ، وبالتالي تكون أقل تجاوبا مع قطاعات السكان الأكثر تضرراً وقد تأخذ الدولة (بنموذج توازن المصالح) الذي يبني علي مجتمع مدني قوي ومجموعات مصالح جيدة التنظيم تكون هي الجسر بين الفرد والحكومة ونموذج يسمح بالتواصل إلي حلول وسط لإنجاح تنفيذ السياس والالتزام بالبرامج ، والملاحظ أن الفقراء والمحرومين هم أقل القطاعات قدرة علي تنظيم الموارد وتعقبها للتأثيرعلي السياسات ويتركون لغيرهم التعبير عن مصالحهم ووضعها أمام متخذ القراروقد تؤسس بلدان آخري سياساتها علي (النموذج العقلاني العلمي) الذي يفترض معرفة تامة بقيم المجتمع وبدائل السياسات ونتائجها لضمان توازن مقبول بين مكاسب السياسات وبين التضحيات المطلوبة أثناء تنفيذها وينتهي الأمر إلي تعبير المخططين عن مصالح الصفوة وإحلال قيم المخططين محل قيم الصفوة.
(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكو)،٢٠٠٥،ص:٧:٩)

ومن المعترف به اليوم أكثر من أي وقت مضي أن سياسات الحماية الاجتماعية تستلزم مقارنة شاملة ومنسقة تأخذ بالاعتبار تعقيدات السياسات الاجتماعية وارتباطاتها بمجالات سياسية ذات صلة من الناحية التاريخية تتصف سياسات الضمان الاجتماعي في البلدان العربية بالتشتت

بين مختلف أنواع البرامج (التأمين الاجتماعي ، والمساعدات الاجتماعية و شبكات الأمان والرعاية الطبية) والمجوعات المستهدفة (الموظفين في القطاعين العام والخاص ، ومجموعات الهشة الأخري) والخدمات الخاصة والعامة . إلي هذا تتسم آليات التنسيق بين الوزارات المختصة ومؤسسات الضمان الاجتماعي بالضعف ، ناهيك عن ندرة الإستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية. (منظمة العمل الدولية ،٢٠٠٨،ص:)

فالسياسة الاجتماعية هي أداة تعتمدها الحكومات اتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية وغالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية بأنها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والوظيفة والامن الاجتماعي ولكن تعني السياسة الاجتماعية أيضا إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية بحيث تكون الساسات الاجتماعية حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات وليست عن طريق تقديم

الرفاهية المتبقية ولكن عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقراروالتماسك الاجتماعي.

(كريستينا برينت& وآخرون ،٢٠٠٩،ص٢٧:)

ولضمان نجاح تلك الخطة من أجل توفير الحماية الاجتماعية اللائقة للمواطن في ظل التغيرات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها مصر ، فكان لابد من التنسيق الملائم بين مختلف الوزارات المعنية بمعالجة القضايا الاجتماعية ، بما في ذلك الصحة والعمل والتعليم والتخطيط والمرأة والفئات الضعيفة والشباب من جهة ، وإشراك مختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك النساء والفقراء والمجتمع المدني ، والسعي لصياغة عقد جديد بين كافة الفقراء في المجتمع يشدد علي إيجاد شراكة متينة وصلبة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاعات الخاص ، وذلك من خلال إعادة توزيع المهام والمسئوليات فيما بينهم ، والعمل علي تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العالمي من جهة أخري بما يتيح تعاونا مثمرا بغية الارتقاي بمستويات الحماية الاجتماعية من شبكات أمان وضمان اجتماعي تقي الفئات الأكثر حرمانا من المخاطر التي تواجهها وتعمل علي تعزيز قدراتها وإمكانياتها.

(وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٢٠١٣/٢٠١٤،ص:٧٩)

سادساً: التخطيط الاجتماعي في تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الغارمين المفرج عنهم :

وأن التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ذات طبيعة خاصة ، لذا يلزم علي المخطط أن يفهم ويستوعب طبيعة التخطيط للخدمات الاجتماعية ، وخاصة خدمات الرعاية الاجتماعية حيث أن العملاء ذوي الاحتياجات الفردية والمتنوعة غالبا ما ينبغي التخطيط لهم ولخدماتهم وفق إطار يراعي فرديتهم وظروفهم الخاصة وظروف المؤسسات التي يلتقون منها الخدمة .

مع الاهمية المتزايدة للرعاية الاجتماعية ، واعتبارها بمثابة نظام اجتماعي أساسي للسياسة الاجتماعية أهمية متواكبة ، إذ أنها سواء كانت حكومية أو غير حكومية مسئولة عن قيام نظامالرعاية الاجتماعية بوظائفه في خدمة المجتمع علي النحو المأمول ، للقيام بوظائفه.

(عبد الحليم رضا عبدالعال ،١٩٩٩،ص:١٧)

وأصبح التخطيط الاجتماعي ضرورة لاغني عنها لجميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية لتحقيق أهدافها والبلدان العربية ومنها مصر باعتبارها من البلدان النامية ،والتي تسعي لتحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوي مواطنيها لا تجد أفضل من التخطيط للوصول إلي ذلك .

ويعرف التخطيط الاجتماعي بأنه عبارة عن عمليات منظمة تشارك فيها القيادات المهنية والشعبية لإحداث تغييرات اجتماعية تهدف إلي نقل المجتمع من وضع اجتماعي إلي وضع اجتماعي أفضل منه خلال فترة زمنية محددة عن طريق اتخذ مجموعة من القرارات لاستخدام الموارد المتاحة حاليا ومستقبلا لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات في ضوء أيديولوجية المجتمع. (ماهر أبو المعاطي علي ،٢٠٠٢،ص:٢١)

* وينقسم التخطيط الاجتماعي إلي نمطين أساسين هما :

- تخطيط الرعاية الاجتماعية : ويهتم بتغير بناء العلاقات أو إعادة بناء القوي الاجتماعية ، وهو أعم واشمل لانه يهتم برسم السياسات العامة بما فيها الخدمات الاجتماعية .

- التخطيط للخدمات الاجتماعية : وهو يعمل علي تقديم الخدمات التي تعين الفرد أو الجماعة أو المجتمع (مجموعة من السكان) علي إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية والتكيف مع

المجتمع .
(Reginald O.York , 1984 ,p.14)

وهناك وجهة نظر أخري تحدد دور المخطط الاجتماعي في عملية التخطيط للخدمات الاجتماعية التي تقوم علي المراحل التالية:

١- مرحلة الدراسة : ويقوم فيها الاخصائي الاجتماعي المخطط بدراسة نوع الخدمة ومدي اتفاقها مع الحاجات الفعلية والتعرف علي الخدمات الفعلية القائمة وطبيعة وظروف المؤسسات المسئولة عن تقديم الخدمات وعدد الأفراد وخصائصهم واستطلاع رأيهم في الخدمات التي يحتاجونها .

٢- مرحلة وضع الخطة : من خلال ترتيب الحاجات حسب أولوياتها وتحديد الموارد والإمكانيات ووضع البرامج المحددة بتوقيت زمني .

٣- مرحلة تنفيذ الخدمات : في حدود الوقت والإمكانيات المحددة لإشباع الحاجات .

٤- مرحلة متابعة وتقويم الخدمات : للوقوف علي مدي قدرة الخدمات المقدمة في تحقيق
الأهداف ومقابلة الحاجات من أجل التحسين والتطوير لتلك الخدمات .

(مني محمود عويس ،٢٠٠٠،ص ص:١٠٩:١١٠)

سابعاً: متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية :

لتفعيل دور شبكات الحماية الاجتماعية لابد من وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر والبطالة تهدف إلي رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر تضرار من تطبيق
برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي ، وفي هذا السبيل نقترح ما يأتي :

(فلاح خلف الربيع،٢٠٠٨،ص:٤٠)

١- ضرورة التركيز علي وضع الآليات المناسبة لتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة ،
عبر تنظيم برامج لتحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة أمامهم، وبرامج لدعم التدريب والتشغيل ، وبرامج لتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة وبرامج لتطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية المحيطة بالمناطق الفقيرة .

٢- ضرورة وضع خطة لتدعيم شبكات الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يتدهورمستوي معيشتهم إلي درجات متدنية ، من خلال استحداث بند في الميزانية العامة ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء والمعوزين .

٣- إيجاد نظام فعال لتمويل صناديق شبكات الحماية الاجتماعية كاستقطاع نسب معينة من الرواتب والأجور والأرباح وأشكال أخري من الدخول والإرادات ، والعمل علي حجز جزء من أسهم المؤسسات المخصخصة ووضعها في صندوق استثماري خاص يتملكه الموظفون والعمال الذين اخرجوا من عملهم لتأمين دخل متواصل .

٤- دراسة إمكانية تشجيع العاملين الفائضين علي أنشاء شركات موردة للسلع أو قطع الغيار أو التجهيزات أو الخدمات الأخري التي تستخدمها المؤسسة المخصخصة علي أن تتعهد
الأدارة الجديدة للمؤسسة المخصخصة يجعل هذه الشركات الجديدة التي يقيمها العاملون الذين
تم الاستغناء عن خدماتهم ، تعمل كفروع ثانوية أو بعقود من الباطن .

٥- ينبغي أن تلتزم الشركات المخصصة بإقامة برامج للتدريب المهني وإعادة التأهيل للعمال الفائضين ، تسمح لهم بالدخول في حياة مهنية جديدة تؤمن لهم في الأقل نفس الدخول السابقة لعملية تطبيق الخصخصة.

٦- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية ، كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع ضرورة الحرص علي تقديمها مجاناً ، واعتبار التمتع بها حقاً شاملاً من حقوق المواطنة .

ثامنا: آليات تحقيق نظم الحماية الاجتماعية:

* كما يمكن تحديد أنواع آليات الحماية الاجتماعية من خلال نوعين:

(نبيل محمود حكم ،٢٠٠٢،ص:
)

١- آليات الحماية الاجتماعية التقليدية.

٢- آليات الحماية الاحتماعية الحديثة.

وسوف نقوم بإلقاء الضوء علي تلك الآليات علي النحو التالي :

١- آليات الحماية الاجتماعية التقليدية :

تتمثل آليات الحماية التقليدية في المساعدات ،التي تمنح لغير المستفيدين من أحد قوانين التأمنيات الاجتماعية أو في الحالات الطارئة ،وتكون بأحد الأشكال التالية:

(أ) المساعدات النقدية : وتتمثل في (المعاشات – المساعدات الشهرية- مساعدات الدفعة الواحدة- الإغاثات – إعانات العاملين السابقين وأسرهم من بعدهم – رعاية أسر المقاتلين – رعاية المهاجرين).

(ب) المساعدات العينية.

(ج) القروض.

وتمنح المساعدات الاجتماعية لغيرالمستفيدين من أحد قوانين التأمينات الاجتماعية أو في الحالات الطارئة وتكون بأحد الأشكال الآتية:

(أ) المساعدات النقدية : تمنح في حالات فقد الدخل أو انخفاضه نهائيا أو مؤقتا أو التعرض لظروف يترتب عليها نفقات ضرورية لا قدرة للفرد أو الأسرة علي تحملها.

(ب)المساعدات العينية: وتكون في شكل ملابس أو أطعمة أو مستلزمات إنتاج أو أجهزة
تعويضية أو معدات أو آلات .

(ج)القروض:وتمنح للأعضاء المنضمين لمشروعات الأسرالمنتجة أو لخدمات إعادة التأهيل .

٢- آليات الحماية الاجتماعية الحديثة :

(خالد محمد يس ،١٩٩٩،ص:١٥)

تتمثل آليات الحماية الاجتماعية الحديثة في (التأمين الاجتماعي) وتعتبر التأمينات الاجتماعية أحد وسائل الضمان الاجتماعي في مجال تحقيق الحماية والأمن الاجتماعي وهي تلك النظم التي تستهدف تغطية خطر اجتماعي معين في مقابل تجميع اشتراكات يؤديها المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال ثم إعادة توزيع هذه الاشتراكات علي من يتحقق بالنسبة لهم وقوع الخطر المؤمن منه ومن ثم فأذا ما تحملت الدولة في نظام معين عبء المزايا دون مقابل الاشتراكات انتقي عن النظام صفة التأمين وأصبح نظاماً للضمان الاجتماعي .

قائمة المراجع

(١)- جليون ،تي وآخرون (٢٠٠٠). المعاشات التقاعدية للتأمينات الاجتماعية " التطور والاصلاح " ، جنيف، منظمة العمل الدولية.

(٢)-حمزة ،أحمد إبراهيم (٢٠١٥).السياسة الاجتماعية،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.

(3)- Baulch , Bob & Wood , Joe Weber (2006) : Developing Social Portection , Development policy Review , vol 24.

(٤)- أبو قورة ،خضر عبدالعظيم (٢٠١٠). نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في مصر، معهد التخطيط القومي ،مركز دراسات التنمية البشرية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .

(٥)- قنديل ،أماني و ليلة علي (٢٠٠٨).إدارة الحكم الرشيد ، القاهرة ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

(٦)- الكردي، خالد إبراهيم حسن (٢٠١٤). الحماية الاجتماعية في ظل المتغيرات الراهنة ، ورقة عمل بالمؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الفترة من ٢٤-٢٠١٤/١١/٢٦.

(٧)- هاشم ،صلاح (٢٠١٤). الحماية الاجتماعية للفقراء " قراءة في معني الحياة لدي المهمشين ، القاهرة ، مؤسسة فريد ريش إيبرت.

(٨)- مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (٢٠١٠). تمويل التأمينات " نظم الحماية الاجتماعية وبيئتها الاقتصادية ، جنيف ، مكتب العمل الدولي .

(٩)- أورتيز، إزبيل(٢٠٠٧).السياسة الاجتماعية "الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية في السياسات "،الأمم المتحدة ،إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة (UNDESA) .

(١٠)- الجروش ،علي عبدالسلام وآخرون (٢٠١٤). مؤسسات الزكاة المعاصرة ودورها الاقتصادي مع الإشارة إلي تجارب بعض الدول العربية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة مصراتة.

(١١)- خاطر، أحمد مصطفي (٢٠٠٠). الرعاية الاجتماعية ، التطور التاريخي ، إسهامات الحضارات المختلفة بحوث في مجالاتها ، الإسكندرية، المكتبة الجامعية .

(١٢)-القحطاني،سعيد بن علي (٢٠٠٥).مصارف الزكاة في الإسلام،الرياض،دار البيان .

(١٣)- البيهقي ،الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين (٢٠٠٨).الجامع لشعب الإيمان ، ج٨ ، إدارة الشؤون الإسلامية بوزارة الاوقاف والشئون الإسلامية ،الدار السلفية ، قطر ، الدوحة.

(١٤)- القرضاوي، يوسف (١٩٩٤). فقه الزكاة دراسة مقارنه لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنه ، ط٢١، ج٢ ، القاهرة ، مكتبه وهبة.

(١٥)- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)(٢٠٠٥) . نحو سياسات اجتماعية متكاملة في البلدان العربية ، نيويورك، الأمم المتحدة.

(١٦)- منظمة العمل الدولية (٢٠٠٨). وضع معايير الضمان الاجتماعي في مجتمع العولمة " تحليل الوضع الحالي والممارسات الحالية والخيارت المستقبيلة من أجل وضع المعايير العالمية للضمان الاجتماعي،منظمة العمل الدولية،موجز سياسات الضمان الاجتماعي،جنيف .

(١٧)- برينت، كريستينا & وآخرون(٢٠٠٩).آثار الأزمة المالية والاقتصادية علي البلدان العربية أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية ، منظمة العمل الدولية،المكتب الإقليمي للدول العربية.

(١٨)- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٣/٢٠١٤). خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة .

(١٩)- عبدالعال، عبد الحليم رضا .(١٩٩٩)، السياسة الاجتماعية " أيديولوجيات وتطبيقات عالمية

ومحلية ،القاهرة ، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢٠)- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٢). التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ط ٥ .

(21)- Reginald O.York (1984) : Human Services Planning Concepts " Tool And Methods" , Chapel Hill University of North Carolina press.

(٢٢)- عويس، منى محمود (٢٠٠٠). تقدير احتياجات عمال مترو الأنفاق كعملية أساسية للتخطيط لإشباعها ، بحث منشور في مجلة علوم وفنون ، دراسات وبحوث ، جامعة حلوان ، المجلد الثاني عشر ، يناير ٢٠٠٠.

(٢٣)- الربيع فلاح خلف (٢٠٠٨): دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ،بحث منشور بمجلة الحوار المتمدن ،العدد ٢٢٨٨، ٢١-٢٠٠٨/٥.

(٢٤)- حكم ،نبيل محمود (٢٠٠٢). أهمية التنسيق بين نظم ومؤسسات الحماية الاجتماعية في مصر، ورقة عمل بمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول ، جامعة الأزهر ، في الفترة ١٣-١٥ أكتوبر .

(٢٥)- يس ،خالد محمد (١٩٩٩). التأمين الاجتماعي ، الخرطوم ، الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي .